الادارة البيئية ودورها في تنمية الواجهات النهرية الحضرية في المدن (مدينة بغداد حالة دراسية)

م. هديل موفق محمود
قسم هندسة العمارة/ الجامعة التكنولوجية
alabdaa.tanmea@yahoo.com

الخلاصة

أن نمو المدن وامتداد التجمعات العمرنية في الزمن الماضي كان بالاساس بجوار الانهار لكونه المصدر الاساسي لتكوين تلك المدن ولاهميته المكانية بالنسبة لتكوين المدينة كمصدر اساسي لتكوينها واعتبار المياه كمورد طبيعي واساسي لنمو التجمعات العمرانية ، وأعتباره كمكون اساسي المكون للبيئة العمرانية سابقا" وحاليا" ، وأن الواجهات النهرية في المناطق الحضرية الان تعد من أهم الموارد الطبيعية التي تمتلكها المدن . مما يعطي أهمية للارض ومكانته للمناطق الحضرية التي تتوفر فيها مزايا طبيعية وأطلاله على النهر تولد زيادة في مكانه وجمالية الاراضي المحاذية للنهر بما يخدم القوانين والخطط العمرانية التي تساعد في تنظيم أستعمالات الارض ضمن هذه الاشرطه المحاذية للنهر وفي كيفية توزيعها والتعرف على مكونات الملائمة لاستخدامات الارض للواجهات النهرية والمتطلبات والخصائص التي يجب أن تتبعها التنمية للنهوض بمشاريع تنمية استخدامات الارض للواجهات النهرية و قد برزت كمشكلة وهي افتقار دور الادارة البيئية وعدم تفعيل مبدأ الادارة الحضرية فيها ، واهمالها تخطيطيا" وتصميميا" مما يتطلب الاهتمام بالبيئة الحضرية والتوزيع الامثل للكتل العمرانية لتلك الواجهات وتفعيل القوانين والتشريعات العمرانية والحث على تطبيق مكونات الادارة البيئية للمدن والاهتمام بعناصر هيكل المدينة والبيئة العمرانية للواجهات النهرية والتوزيع الامثل لاستعمالات الارض فيها والاستفادة من الواجهات النهرية كونها فضاء عام ذات قيمة تاريخية وحضارية. حيث تم إختيار الواجهه النهريه لمدينة بغداد كحالة دراسية يتم من خلالها تفعيل الادارة البيئة في احياء البيئة العمرانية لها.

الكلمات المفتاحية: - الادارة البيئية، الواجهات النهرية، البيئة العمرانية، التخطيط للواجهات النهرية.

مشكلة البحث

عدم وجود سياسة واضحة للتعامل مع مفهوم الواجهة النهرية ومدى اهميتها القصوى لمدينة بغداد. وتبرز المشكلة الاساسية بأن استعمالات الارض الحالية لشريط الواجهة لا يعكس الاستخدام الامثل لهذهِ المساحات وبالتالي ينعكس سلبياً على الواقع البيئي والاقتصادي والاجتماعي والسياحي للمدينة،بعدم تفعيل دور الادارة البيئية و ادارة استعمالات الارض الحالية للواجهة النهرية ضمن مدينة بغداد حيث تعاني من خلل واضح في تحقيق التوجهات القانونية والتصميمية الموضوعة في التشريعات والخطط العمرانية المعمول بها لواجهة النهر.

هدف البحث

معرفة أهم السياسات التي يجب إتباعها للتعامل مع ضفاف الانهر والواجهات النهريه ضمن المناطق الحضريه هو محاولة تقييم إستعمالات الارض المحاذيه للواجهه النهريه في مدينة بغداد وتحديد مدى مطابقة الاستعمالات الحالية للتوجهات التخطيطية والتصميمية التي يمكن ان تحقق الاستفادة القصوى في استغلال الامكانات التنموية بمختلف

مستوياتها لهذه الواجهات ومدى أستعمالاتها إستنباط مؤشرات تعكس الواقع الحالي لاستغلال الواجهه النهريه في مدينة بغداد وتحديد مواقع التي لاتتمثل فيه لشروط و التوجهات القانونيه والتخطيطيه ليتطلب اتخاذها للتعامل مع هذهِ المواقع .

1- المقدمة

أن تكوين المدن بالعهد القديم مرتبطا" مع النهر فلهذا تكونت الواجهات النهرية والتوسع في أستعمالات الارض المطلة على النهر التي تقع من ضمنها علاقات تأريخيه بالاساس. و الانهر كانت من أهم أنماط النقل حيث تتميز بمراكز تجارية للاستيراد والتصدير البضائع بأختلاف أنوعها ، بسبب أتخاذ النهر كمصدر رئيسي للنقل ، ووكونها مناطق للتمتع والواجهات النهريه كانت مواقع تجاريه هامه لتوريد وتصدير البضائع على أختلاف أنواعها بالاضافه الى كونها مناطق للتمتع بالطبيعه. والواجهات النهريه حصلت عليهت تغييرات عديده تراوحت من فترات إنتعاش إلى إنكماش في الاهميه والى إعادة إحياء لدور هذهِ الواجهات لتكون جزء أساس من الهيكل العمراني للمدن .

حيث تعتبر هذه الواجهات جزء حيوي من الترث الوطني للمدن . وتعد من الجذور التأريخيه لمعظم موروثنا وتوفر متنفساً" هاماً "وبيئه طبيعيه في المناطق الحضريه المزدحمه ، حيث تضم هذه الواجهات النهريه أراضي غير مستغلة بالاستعمال الامثل للاراضي لما لها من دور مهم في توليد او تكوين حديث يؤثر على المناطق الحضرية بالمدينة وتقديم بعض من أفضل الفرص لاحداث نهضه حضريه ، هذه النهضه لا يمكن فقط تحقيقها من خلال عدد فرص العمل المتولده أو الزياده المتحققه في أسعار العقارات والممتلكات بل تحتاج الى منظور أوسع وطويل الامد للفوائد التي يمكن الوصول اليها .بتكوين مشاريع لاستقطاب الاستثمارات السياحية من خلال تكوين أماكن ترفيهية وفنادق وغيرها من مصادر تفعل مبدأ السياحة الداخلية والخارجية . لما لها من مردود أقتصادي واجتماعي للبلد .

وأن المسأله الاكثر تعقيداً هي كيفية تأمين توازن في إستعمالات الارض والوظائف التي تشغلها وليس المقصود هنا هو الاستعمالات المختلطه اي ايجاد مشروعات عملاقة ذات استعمالات ارض متنوعة.وأستثمار الخصائص الموجودة لكل موقع وتنمية هذه المواقع بما يخدم مجتمع المدينة ، وتفعيل مبدأ الادارة البيئية والاستفادة من خصائص الادارة للدوائر التي بتماس مباشر مع خاصية تلك المنطقة من وزارات ودوائر بلدية وأصحاب القرار ، لاستثمار هذه الخصائص والتوزيع الامثل لهذه الاستعمالات وأدامة المباني المشيدة في تلك المواقع وجعلها مركز جذب سياحي

2- الادارة البيئية

هي عبارة عن الجهود المنظمة التي تقوم بها الوزارات والدوائر المعنية بتنفيذ الاجراءات القانونية بالدولة واصحاب القرار للتقرب من تحقق الاغراض البيئية بوصفها جزء مهم وأساسي من سياساتها سياساتها (بدر، 2008 ، ص 56) ، كما أنها تُعنى بالتعديلات المطلوبة التي تعمل على تحسين بيئة المدينة ، بحيث يكون الاهتمام بالبيئة مجالاً مؤثرا وفعالاً فيها (العامري ،2004، ص 72) ، ويبدو ذلك جلياً في الهيكل الوظيفي للوزارات والسلطات المحلية والمنشآت وغيرها من حيث المسؤوليات والمهام وتنفيذ الخطط والمراجعة للخطط البيئية(الصرن،2001، ص 96) ، بهدف تحسين أداء الوزارات والدوائر المعنية بأتخاذ القرار ونخب من ابناء المجتمع اصحاب القرار والنفوذ بالمجتمع وخفض آثارها البيئية أو منعها تماماً في المدينة (العامري ، 2004، ص 89).

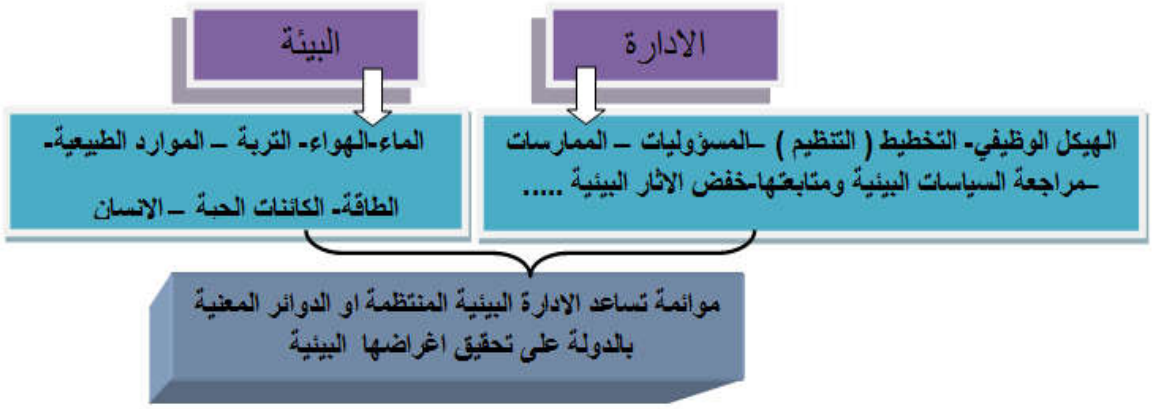

الشكل رقم :(1) العلاقة بين عناصر الإدارة ونظم الإدارة البيئية / المصدر الباحثة .

أن الدول تستخدم طرق الادارة البيئية لتحقيق هدف يساعد في تصحيح اوضاع المدينة ، مما ساعد هذا الهدف في تحديد كيفية وضع مقاييس تشريعية للادارة البيئية يساعد الحكومات في تحقيق مبادئ الادارة البيئية في المدن (الصدن،2001، ص 98)، وتحول أستخدام هذه المقاييس من أساس تطوعي إلى أن أصبح شرطاً مهماً في التعامل بين كثير من الوزارات و الشركات والهيئات والمنظمات، وصولاً إلى تطبيق نظم الإدارة البيئية . التي من أدواتها المستخدمة الآتي (محمد ابو القاسم ، 2005، ص82-112):

1- التشريعات : عبارة عما تصدره الحكومات من تشريعات وقوانين ملزمة للمنظمات والأفراد جميعهم في المجتمع في أثناء قيامهم بالعمليات الإنتاجية والصناعية والزراعية المختلفة، فضلا السياسات واللوائح المنظمة للعمل عند إنشاء المشروعات الصناعية وما شابهها أو إدارتها، لتقوم الجهات الحكومية من ممارسة صلاحياتها في إطار تلك التشريعات بفرض العقوبات وإيقاف العمل في تلك المنشآت المخلة بشروط الترخيص للنظم والمعايير البيئية،للحفاظ على بيئة المدينة .
2- الجهات التي تعنى بتطبيق القوانين او (جهات الضغط على الحكومة). عبارة عن الهيئات والمؤسسات والمنظمات والجمعيات التي تُعنى بحماية البيئة والحفاظ عليها، وتسعى في تقديم الدعم الفني والمالي للمشروعات والبرامج الصناعية والزراعية والتنموية، التي تلتزم بالتشريعات واللوائح والاتجاهات الحديثة في المحافظة على البيئة، فضلاً عن ضغوط المجتمع والضغوط الأدبية والاجتماعية، من خلال علاقة الإنسان بالمحيط البيئي، كما تسعى إلى زيادة الوعي بالآثار البيئية السيئة على صحة الإنسان في حالة عدم اهتمامه بحماية البيئة.
3- (المعايير)معايير الجودة والمنافسة :وهي المعايير البيئية التي تلتزم بها المؤسسات والمنظمات المختلفة، فضلاً عن مفاهيم الجودة الحديثة، التي تؤدي دوراً كبيراً في المنافسة بين الشركات والهيئات المنتجة، ومدى مراعاتها للشروط البيئية.
4- التمويل :ويقصد به ما تسعى إليه أغلب الشركات المنتجة في استهلاك الطاقة النظيفة، بعيداً عن التلوث البيئي، الأمر الذي يؤدي إلى توفير في تكاليف العملية الإنتاجية وفي زيادة الفرص التسويقية، لذا أعطت الجهات الممولة عناية واهتماماً قبل دراسة تمويل المشروعات، من خلال تخفيض الالتزامات البيئية، حتى لا يؤدي إلى ارتفاع التكلفة

وصعوبة في استرداد الأموال مرة أخرى (EMS) [1].

إن أهم ما يتميز به نظام الإدارة البيئي يتجسد في أدوات، يمكننا تصويرها في الشكل رقم (2) الآتي

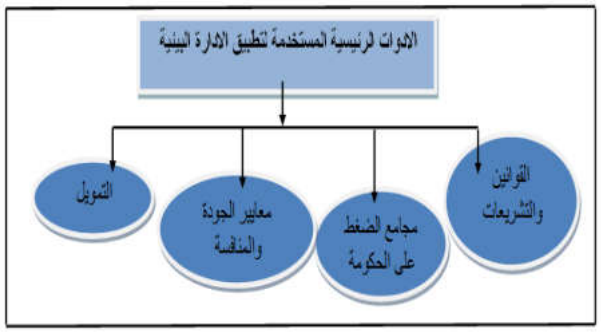

الشكل رقم :(2) أدوات تطبيق الإدارة البيئية/ المصدر :من إعداد الباحثة

2-1- ميزات نظام الإدارة البيئية (أحمد، صلاح النجار، 2001).

1- تمثل من أكثر الأنظمة الإدارية فاعلية في تحقيق أداء بيئي متميز، يسمح للمنظمة أو للمؤسسة بمراجعة نشاطات التي تقوم بها، والتي لها تأثير في البيئية والعمل على توفيق أوضاعها لها، بما يتناسب والمتطلبات القياسية.

2- تساعد المؤسسة أو المنظمة في تحسين كفاءة الأداء البيئي ذاتياً، من خلال التعاون مع الجهات المعنية بالشأن البيئي.

3- تتضمن تحديد الهيكل التنظيمي والمسؤوليات والإجراءات والموارد اللازمة لتحقيق السياسة البيئية المرجوة.

4- تتطلب الحصول على نظام الجودة (OMS) [2]، وشهادات المواصفات القياسية البيئية (ISO 14000) [3] كمؤشر على مدى الاهتمام بنشاطات حماية البيئة على المستويين المحلي والدولي.

5- تؤدي من خلال تطبيقاتها إلى توحيد المصطلحات والمفاهيم المتداولة، عند إجراء المقارنات في مجال الحفاظ على البيئة.

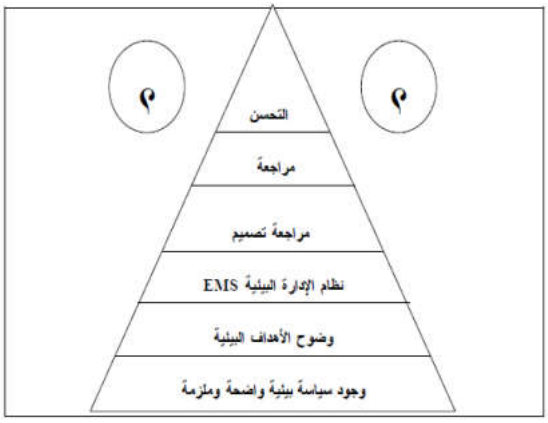

الشكل رقم (3) مخطط يوضح نظام الإدارة البيئية / المصدر (بدر، عماد ،2008 ، ص 5)

3- البيئة العمرانية .

تعتبر البيئة العمرانية أحد مكونات البيئة الكلية للمدينة والتي تختلف في تعريفها من وجهة نظر لاخرى ، فالبيئة بالنسبة للجغرافيين تعنى العالم المادي وتشكيلات الارض والمناخ(أسماعيل ،1990، ص 45-48) ، وأما من وجهة نظر المعماريين فهي الكتل والفراغات التي يبنيها الانسان (وزيري ،2004،ص57) ، والبيئة الانسانية عند علماء الاجتماع هي المجموعات الاجتماعية وعند علماء النفس يستخدموا الكلمة ليصفوا بها خلفية المسكن بالنسبة للطفل . ومن خلال ذلك يتضح أنه لايمكن فصل البيئة العمرانية

[1] -نظام الادارة البيئية(EMS) (Environmental Manayement System

[2] - نظام الجودة والصحة العالمية (OMS) وهي نظام الصحة العالمية لحماية البيئة ومنها الادارة البيئية -https://bu.univ ouargla.dz

[3] -جودة البيئية والمواصفات القساسية البيئية(ISO14000) تعتبر القاعدة الاساسية لنظام الادارة البيئية (https://www.scribd.com)

عن بقية البيئات حيث انها جميعها تتكامل مع بعضها البعض لخلق بيئة كلية تتفاعل مع الانسان فتؤثر فيه وتتأثر به (مجاهد ،2003،ص62) .

3-1- التشكيل العمراني بالمدن .

ان التصميم العمراني يحقق نجاحة عندما يجد الافراد أنفسهم قادرين على تكوين صورة واضحة للمكان ، حيث أن مستخدم المكان هو الاساس وليس المصمم (بكر ،1997،ص89)، وتتفاوت مقدرة الافراد من شخص الى أخر على التعرف على المكان وأستقراءه ، وتم معرفة وقياس ذلك من خلال عده أبحاث ميدانية وتجارب أجريت على بعض الافراد وفي مناطق متعدده (أسماعيل،1990، ص 65)، والتي أثبتت بتحليلها أن معظم الناس يركزون على نفس العناصر لنفس المكان ، مما يعطي أهمية كبيرة بالنسبة لهذه العناصر في أستقراء المكان (السلوم ،2004،ص 41-55) .

حيث أن في الستينات أجري كيفن لينش احد الدارسين للبيئة العمرانية للمدن ، دراسة خاصة عن البيئة العمرانية وقام بتحليلها الى عده عناصر والتي كان لها الفصل في فهم التشكيل العمراني للمدينة ، وهذه العناصر هي : المسارات ، نقاط الالتقاء ، العلامات المميزة ، الحدود ، المناطق او الاحياء الحضرية للمدينة(عماد المصري ،1999،ص46)

3-2-التشكيل الحضري للمدن . يعنى التشكيل في التصميم الحضري فن أيجاد وحده بصرية بين عناصر المدينة ، أ ذ يعتمد التصميم الحضري على تنظيم المكونات المادية والمعنوية للبيئة الحضرية(مجاهد ،2003) ، وهو من ثم فن تشكيلي يهتم بمظهر الاشياء وقيمتها الجمالية والتعبيرية والرمزية مثلما هو علم يهتم بعملها الوظيفي وكفاءتها الادائية بالقدر نفسة (الحاجم ، 1993، ص 58) .

وتعد عناصر التشكيل الحضري هي الوحدات البنائية والتعبيرية للتشكيلات الحضرية صنفت هذه العناصر بحسب أهميتها الى العناصر أساسية وهي (الكتلة والفضاء) وهما من أكثر العناصر التشكيلية أهمية في التصميم الحضري (الخفاجي ، 2007، ص71) .

3-3- البيئة العمرانية ونمط أستعمالات الارض والمكان فيها .

أن للفضاءات الحضرية بالمدن كلا" منها له وظائف تتميز بخواص تميز المكان الشاغله له تزيد من خصائص المكان وأهميته بالنسبة للمدينة أكثر من أمتلاكها مفاهيم للفضاء المجرد من أي أرتباطات مكانية (سهام ،1998،ص55) ، حيث تتميز الاستعمالات التي تمتاز بالتعددية والاستعمال المختلط او المتكامل ضمن حدود تكون أكثر ثراء وأهمية وحيوية بالمدينة من تلك الفضاءات التي تتميز بالاستعمال الاحادي (مكي ،1986، ص54) ، ويجب أن يستجيب التشكيل لديناميكيات الاستعمالات الاجتماعية في الشكل الفيزيائي ، ليكون الفضاء أكثر دينامكية ومرونة (Aldous ,1992، p59) .

4 - الواجهة النهرية

أن تعدد التعاريف والمفاهيم للمراجع الادبية للواجهه النهرية مما حول الموضوع يبرز عدة تعاريف متعددة للواجهه النهرية بصفة عامة في المدن والمناطق الحضرية خاصه" حيث عرف برين وركبي 1994 Breen&Rigby الذي يعرف الواجهه النهريه الحضريه "بحافه المياه في المدن والبلديات بكافة أحجامها والمياه يمكن أن تكون نهر ، بحيره ، بحر أو خليج أو قناة أو جدول وتتضمن الواجهه النهريه مدى واسع من الاستعمالات كمحميات الحياة البريه وميناء البضائع والتي يمكن أن تكون مخططه بشكل متكامل أو مشاريع مبعثره وعشوائيه على مدى فترات زمنيه طويله تعود الى مالكيين متعددين(شفاء ،2008، ص 56-62) ، الواجهه كذلك يمكن أن تضم أبنيه هي ليست على المياه مباشرةً ولكنها ترتبط بهِ بصرياً وتأريخياً أو ترتبط بهِ من خلال مشروع أوسع".او انها هي نمط شكلي مكاني لمنطقة حضرية مطلة على النهر تمتاز بخصائص تصميمية مؤثرة في التشكيل الحضري لها ، أهمها الاستمرارية والتكامل والترابط والانفتاحية والمقياس والتفرد(الطويل ،2005، ص97) .

والتي تتحدد بحدود تسمى بحدود منطقة الواجهه النهرية ، فهي أي أرض تمتلك أتصالا" طبيعيا"

او بصريا" قويا" مع النهر يمكن عدها واجهه نهرية سواء أرتبطت به مباشرة او أتصلت به بصريا" ، كما أنها تمثل منطقة الاتصال المباشر بين النهر والصف الاول من البنايات مضافا" أليه العمق العمراني لهذا الشريط (عمر خلف ، 2012 ،ص 27)

1-4- دور الواجهات النهرية في توزيع استعمالات الارض بالمدن

يتعلق موضوع استعمالات الارض بعدة عوامل بطبيعة استعمالات الارض على محيط الحافة المائية فضلا عن شكل استعمال النهر (مركز الاستشارات العمرانية ،1999، ص24-35) ، والتي يمكن التعبير عنها بما يلي .

1. أن لحفظ على روح المكان ومكوناته التاريخية وأمتدادها مع الوظائف الجديدة يتطلب معرفة وحماية لكونه يعطي صورة لتاريخ المنطقة وأعطاء علاقة بين الوظائف الجديدة ولقديمة وجعل الامتداد بين القديم والحديث لحماية روح المكان .
2. أن أستعمال الحافة النهرية يعتمد على وجود وظيفة ما أولا" ، حيث يهتم بالاولوية للوظائف المتعددة الاستعمال والتي ينشط أستخدام المياه فيها .
3. أن أستعمال الاراضي للحافات النهرية يتحدد بمحددات كعامل المكان وتاريخ المكان ومن خلال تنطيقها بمحددات وقوانين وتشريعات عمرانية والحركة والنقل وغيرها .
4. أن التشييد للحافات النهرية يتحدد بمعامل مهم هو الحفاظ على النفاذية البصرية .
5. يرتبط استعمال الارض بطبيعة الارض نفسها فهنالك اراضي معرضه لخطر الفيضان اكثر من غيرها ،او تلك التي تكون حافتها ذات انحدار شديد وخصوصا التي يزيد انحدارها عن 20% من امتدادها وكل ذلك يؤثر على اختيار الاستعمال المناسب لها.
6. ويجب ان ياخذ بالحسبان عند تنطيق واستعمال الوظائف نسبة ارتفاع المياه الجوفية وذلك بسبب التماس المباشر مع النهر وهو مايجعلها تختلف عن باقي اجزاء المدينة
7. أستخدام المواقع التي تتحدد بأستخدامها بالنسبة للحافات النهرية وموقع الحافة النهرية بالنسبة للمدينة في وسط المدينة ام في اطرافها ام خارجها.
8. يجب الاهتمام بتصميم حافات النهر للجانبين عند مراكز المدن والبعد الادراكي للحافة النهرية في الضفتين وتأثيرهما في ابراز وأستعراض الشواخص المشيدة والمميزة جماليا" وحضاريا" من الناحية التكوينية .

5- كيفية التخطيط للمناطق الحضرية :

يعبر عنه بمجموعة التحويرات النظرية والعملية التي يجريها الانسان بارادة واعية على عناصر ظروفه البيئية المختلفة منفردة ومجتمعه لتحقيق أكبر وأفضل منفعة عند أستعمال مصادر الثروة الطبيعية والبشرية لتحقيق أمثل وأحسن للانسان والمجتمع (خروفة ،1998،ص60-72) او يعالج مشكلة ما في المدينة بحيث تهدف الى تحقيق المصالح العامة القائمة على العدل والمساواة والرفاه الشامل منطلقاً من حالة قائمة بأتجاه حالة مستقبلية افضل. (شفاء ،2008، ص80-92).

1-5 - الواجهات النهرية ودورالتخطيط فيها.

تناولت عملية التخطيط عدة مهام ومن اهمها الواجهات النهرية ، محورا" عاما" يشمل كل الاسس والمبادئ والعمليات الاساسية في التخطيط والتنطيق لهذه المناطق الحضرية ذات الواجات النهرية (يعقوب ،1999، ص69-74) ، وهي .

1- أتخاذ أهم انواع الاستعمالات في الواجهات النهرية .
2- منظومة الحركة والنقل .
3- المبادئ التخطيطية ، اي تخطيط الشوارع والمتنزهات والمناطق المفتوحة ، وحواجز

الطرق السريعة ومواقف السيارات والجذب السياحي والمواصلات العامة .

4- أسس تخطيط الواجهات النهرية ، يتم التخطيط الواجهه النهرية من خلال أسس عدة تتمثل بكيفية طرحها للحفاظ على البيئة والمعالم التاريخية المطلة على الواجهه وتاريخ المنطقة وحمايتها .

5- تحديد الواجهات النهرية وتنطيقها لها مؤثرات ومحددات ، حيث يتأثر التركيب الداخلي للمدينة بهذا التنطيق وعوامل عدة ومن ثم تؤثر هذه العوامل في تخطيط الواجهات النهرية وتؤثرهذه العوامل في تخطيط الواجهات النهرية ،وأن هذه العوامل تعمل مجتمعة بشكل متكامل في عملية التنطيق . ولكن لكل مدينة خصوصيتها وظروفها مما يؤدي الى الاختلاف في شكل البدائل المقدمة مع ثبات العوامل المؤثرة فيها .

2-5- أهمية التخطيط لتوزيع أستعمالات الارض للواجهة النهرية:

أن أبراز اعمال المصمم الحضري عند القيام بتصميم المواقع المطلة على ضفاف الانهار فيتطلب أستخدام عناصر تنسيق الموقع التي تتلائم مع طبيعة النشاط الانساني المطلوب تكوينه على الفترات التاريخية والسنوات المتلاحقة حسب التطور الزمني (الخولي ،2001،ص 63) ، وهنالك بعض المفردات التي ترتبط بضفاف ومحاور الانهار كالطرق الحضرية وتوزيع الكتل البنائية وغيرها (عبد الرحمن ،2006،ص 28).

من هذا يزداد الالمام بوجود وعي بيئي بأهمية نظافة مجاري الانهار خاصة" عند وجود نفاذية مادية وبصرية الى مياه الانهار ، وبالتالي كلما أقتربت الاستعمالات من المياه كلما تطلب المحافظة على نقاء الصوره البصرية للنهر وتوزيع استعمالات الارض التي تخدم المجتمع والاستفادة من الاطلالة على النهر(شفاء ،2008، ص 72).

6- الشروط الاساسية التي تحقق ديمومةنجاح الادارة البيئية للواجهات النهرية (عبد الرحمن ،2006،ص 40). .

1- يتحقق الترابط بين المكان ومكوناته مع الموقع الذي يكون مترابط بالمدينة بشكل عام .

2- توفر خصائص محددة وغير متكررة فريدة ومعبرة في تصميمها.

3- توفير تصميم متقن لمساحات مستمرة وعامة.

4- الحفاظ على تاريخ المدينة وتراثها العمراني من خلال أحترام تاريخ المدينة وتراثها وعدم تكرار ونقل الحرفي للماضي من النواحي العمرانية وغيرها.

5- التسلسل في توزيع أستعمالات الارض وتكاملها بالمدينة مع الواجهات النهرية .

6- تميز الواجهات النهرية بالمدينة بسهوله الوصول أليها وترابطها بمراكز المدينة بمسافات قصيرة نوعا"ما والتنقل أليها بصورة ميسرة وأمنه أكثر من بقية أنحاء المدينة .

7- تستجيب لطبيعة الطلب على هذهِ المناطق وتعظم الامكانات الموجوده وأعطاء مكانه لذلك الموقع وابراز أهميتة .

8- الاستفادة من مسار النهر لاغراض الترفيه ولجوانب الترفيهية مهمة وعلمية وعملية للباحثين ايضا".

9- توفير أستخدامات مطلة على النهر بالواجهات تشعر بالامان والهدوء المتولد من وجود المياه.

10- تحمي وتحسن نوعية المياه والحياة الطبيعيه فيها.

7- الادارة البيئية ودورها في تنمية الواجهة النهرية في بغداد.

أن لنهر دجلة مكانة مميزة في تكوين وتاريخ مدينة بغداد ، حيثُ أن النهر يرتبط إرتباطاً وثيقاً بالنسيج الحضري وتعتبر الواجهه النهريه مكون أساسي لنسيج المدينة ومكون طبيعي ونقطة ثبات ميزت المدينة وأبرازها بطابع التميز ، وتشكل محوراً أساسياً تنمو بغداد على جانبيه بشكل متساوٍ تقريباً. حيثُ تشير التوقعات الواردة في منظور بغداد عام 2030 المستقبلي الذي أصدرتهُ أمانة بغداد الى كون أن أعداد سكان مدينة بغداد لعام 2030 الى 9.89 مليون نسمة وفق دراسات ومنظورواصاءيات وزارة

التخطيط العراقية ، كما نص المنظور على أهمية تواجد نهر دجلة في المشهد الحضري للمدينه وأعتبارهُ أحد رموز الطبيعه المؤثره في شكل المدينه العام و هيمنتهِ الكبيره على المناخ والبيئه العامه للمدينه. ان التحدث عن رقم يقترب من 10 مليون مواطن يعيشون ضمن مدينة تعاني من ضغوطات كبيرة على مورد الارض الغير المتجدد وعلى الاخص في توفير فضاءات ملائمة بيئيا وجماليا للنشاطات الترفيهية والاجتماعية والثقافية، يستوجب وضع اهمية قصوى للقوانيين الخاصه بإدارة استعمالات ارض الواجهات النهريه لتفادي تفاقم الخلل القائم حاليا ولتحسين نوعية الحياة للساكنين .

تناولت عدد من القوانيين والتعليمات الصادره من الجهات التشريعيه أسلوب التعامل مع الاراضي المحاذيه للواجهه النهريه في المدن التي تمر فيها الانهر بالعراق وخاصه" مدينة بغداد ، فتطرق قانون التصميم الاساسي الذي أعد الى عدد من الفقرات . ففي قانون التصميم الاساسي لمدينة بغداد الذي اعد من قبل المكتب الاستشاري لشركة بول سيرفس عام 1971 والذي يتم العمل به لحد الان على الرغم من تم تعديل عدد من فقراته التي تواكب التطور والنمو العمراني والسكني للمدينة ، من منطلق ان وجود نهر دجله هو من أهم مميزات مدينة بغداد وإنحناءآت النهر المتعدده تضف جمالاً وشخصيه مميزه للمدينه ، كما وأعتبر التصميم الاساسي إن نهر دجله هو العمود الفقري للمدينه ، و أعتبر التصميم أن منطقة حزام دجله الذي يتمثل بشريط واسع وبعرض يبلغ حوالي 2-3 كم على إمتداد نهر دجله من جانبيه هي (منطقة الحزام المركزي) التي تقع ضمنه المراكز الهامه في المدينه ويمثل الميدان الحيوي لفعاليات بغداد والذي يوضحة الشكل رقم 5 ،وقد **قسم التصميم مسار نهر دجله ضمن مدينة بغداد الى ثلاثة أجزاء وهي :-**

- القسم الشمالي لمدينة بغداد والذي تتمركز به المنطقة الخضراء والزراعة حيث يضم الحدائق والبساتين ومحلات ومن ضمنها قطاعي الاعظميه والكاظميه.
- والقسم المركزي المتمثل بالمنطقه المركزيه التي تقع فيها مراكز الأعمال والفعاليات المرتبطه بها والمتشعبه فيها وتمثل القلب الذي ترتبط بها كل الوظائف وهي المنطقه المركزيه من حزام دجله.
- القسم الجنوبي المتمثل بالمنطقه التي تقع فيها فعاليات الخدمات والصناعه والخزن وعلى جانبي هذا الحزام (حزام دجله) صممت القطاعات السكنيه المكتفيه بذاته ولكنها تتصل بعين الوقت بحزام دجله من جهه وبالمناطق الخارجيه المحيطه بها من جهه أخرى.

ويقترح التصميم الاساس للمدينه فيما يخص إستعمالات الارض الاستفاده من واجهة النهر من خلال إيجاد تنوع في الاستعمالات على ضفتيهِ ويشمل هذا النوع وفق التصميم المساكن الخاصه والمساكن الجماعيه ذات الطوابق المتعدده ومواقع المتنزهات والاماكن السياحيه والفنادق والمطاعم وشوارع التنزه بالاضافه الى ذلك يقترح التصميم وصل ضفاف النهر بالمناطق الداخليه بنظام من الاتصالات بشكل مباشر للسابله أو بشكل أشرطه خضراء تتجه الى جهه النهر حيثُ يجب أن تكون في معظم شواطئ نهر دجله بمحاذاته شوارع وطرق جديده والذي يمكن تخصيصهُ بعد إتمام مشروع الكورنيش الاعظمية والكاظمية وابو نؤاس وغيرها بأمرار الشارع المار به وإكتمال مكونيه ، كما واقترح التصميم إنشاء وسائط نقل نهريه سريعه على النهر لتسهيل الحركه السريعه للركاب للاستفاده من الرابطه الطوليه في وسط مدينة بغداد إبتداء من الكاظميه حتى نهر ديالى، كما عرف حاليا" بالتكسي النهري الذي نفذ منذ 2015/4/1 حيث تبدأ رحلته من الكاظمية الى مرسى الجادرية قرب جامعة بغداد .

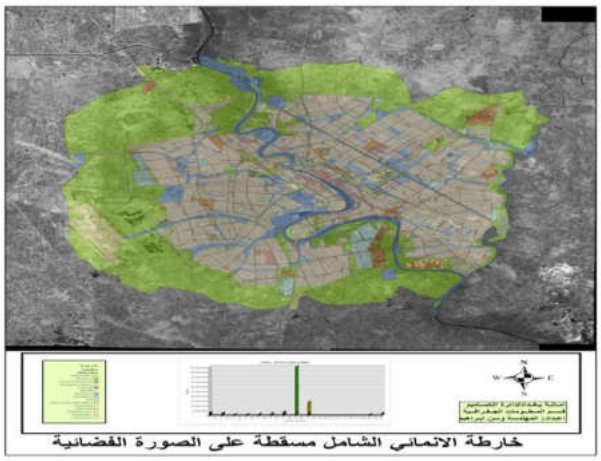

شكل (4) صورة جوية تظهر مرور نهر دجلة في مدينة بغداد / المصدر المخطط الانمائي لمدينة بغداد2016

حيث عرفت التعليمات وضوابط البناء النافذه والصادره عن آمانة بغداد أكتفت بتنظيم إستعمالات الارض لمنطقة أبو نؤآس المحاذيه لنهر دجله ، ففي الفقره 1،2،3،2 من هذه الضوابط تم تحديد إستعمالات الارض بالابنيه السكنيه والسياحيه، وأن تحديد ألارتفاعات التي يتم تشييد المباني عليها بمساحة تعادل ثلاث أمثال ونصف مساحة لارض او القطعة التي يتم التشييد عليها وأن لاتزيد عن خمسة طوابق وعندها الابنية المجاورة لها لاتزيد عن ثلاثة طوابق والتي يطمح في المستقبل تطويرها(قانون التصميم الاساسي لمدينة بغداد).

أن توزيع أستعمالات الارض للمناطق المطلة على نهر دجلة يتم وفق محددات وضوابط لتصميم الاساسي لمدينة بغداد بموجب قانون أستغلال الشواطئ الذي يعمل على تنظيم توزيع أستعمالات الارض وأستغلال الشواطئ نهر دجله والفرات والانهر الرئيسيه والاراضي المجاوره لها وتأمين إمرار مياه الفيضان ومنع التلوث بصرف النظر عن نوع العلاقه بالارض كحق الملكيه أو حق التصرف أو حق المنفعه أوالايجاز أو الاتجاوز(قانون أستغلال الشواطئ رقم 81 لسنة 1987) .

فالماده الثالثه من هذا القانون تنص على مايلي :-

لايجوز أستغلال أي أرض مشموله بأحكام هذا القانون بالزراعه أو الغرس أو إنشاء بناء أو مشروع فيها إلا بموافقة وزارة الري ووزارة الزراعه.

القانون فصل الارض المحاذيه الى النهر الى جزئين الاول هو الجرف والمقصوده به حافة النهر المرتفعه التي لا تتعرض للإنغماربالمناسيب العاليه.

الجزء الثاني هو شاطئ النهر ويقصد به الاراضي الظاهره التي تقع داخل حوض النهر بين حافة مستوى المياه لمنسوبه الواطئ وبين جرف النهر.

المـاده الرابعـه أولاً من القانون حددت إستعمالات الارض الواقعه خلف جرف النهر بإنشاء البساتين وزراعة المحاصيل الموسميه وبناء المساكن لاصحاب هذه الاستعمالات على أن لاتقل المسافه بين البناء وبين حافة الجرف عن مائة متر. أما الشواطئ التي يتم توقيعها أمام الجرف فيتم تحديد الاستعمالات فيها بأستعمال زراعة المحاصيل الزراعية الموسمية وأنشاء الابنيه السياحيه العامه على أن لايقل عرض الشاطئ عن مائه وخمسين متر.

القانون أيضاً أعطى خصوصيه للاراضي والشواطئ التي تقع داخل حدود البلديات وأمانة بغداد فقد حدد القانون إستغلال هذه المناطق وفق القواعد المذكوره في قانون (59) مع التقيد بالتصاميم الاساسيه للمدن.

وبالنظر لخصوصية مدينة بغداد فقد تم إصدار تعليمات رقم (2) لسنة 2000 والمعروف { بتعليمات منع التجاوز على خط تهذيب نهر دجله داخل حدود مدينة بغداد } والتي تنص على ترك مسافه 15 متر عن حافة مقطع النهر (خط تهذيب نهر دجله) وإعتبارهما محرمات لمجرى النهر وذلك لاغراض الصيانه ومراقبة المجرى.

المقصود بخط تهذيب نهر دجله ضمن مقطع النهر هي المسافه المحصوره بين إلتقاء سطح الماء مع ضفتي النهر لإمرار أقصى تصريف نظامي معتمد داخل مدينة بغدادوالبالغ 3000 متر مكعب في الثانيه في حالة كون ضفتي النهر غير مكسوه بالحجرأما إذاكانت الضفاف مكسوه بالحجر فخط التهذيب يشير الى المسافه المحصوره بين ستاري التكسيه الحجريه.

وعلى ضوء هذه التعليمات تم إصدار قرار 121 لسنة 2000 الذي يمنع تشيد أي بناء أو منح إجازة بناء في منطقة تهذيب نهر دجله.

من الواضح إن المشروع العراقي بتوسع وامتداد المدينة عمرانيا" بالاضافه الى الخطط العمرانيه قد أكدت على الاهميه الكبيره التي تحظى بها الواجهه النهريه للمدن ولمدينة بغداد بشكل خاص. فالاراضي المحاذيه لمجر النهريجب أن يتم التعامل معها على أساس طبيعتها الفريده التي تستوجب تحديد الاستعمالات بشكل دقيق من أجل أن تتكون هذه الواجهات النهريه متاحه لمجتمع المدينة . ولسكان المدينه بشكل عام وتستخدم وفق أفضل الاستخدامات لتحقيق الاستفاده القصوى من الامكانات التي توفرها في مجالات التنميه الاجتماعيه والاقتصاديه والبيئيه وهذا مالانراه في الاستخدام الحالي بأستخدام أمثل والمسح الميداني يبرز ذلك.

8-المسح الميداني للواجهه النهريه لمدينة بغداد حالة دراسية :-

أن للبحث العلمي طرق وأبراز أهمية ما يتم تحقيقة من قبل الهدف التي أعتمد عليه لدراسة الجوانب التي تسعى أليها لتحقيق الهدف يتم بأختيار موقع يتم الدراسة عليه بصورة أكثف والمبين بالجدول رقم 2 وتحديد اكثر المواقع المنتشرة فيها استعمالات الارض وهو الجزء المركزي للواجهه النهرية لنهر دجلة والذي حدد من جسر الجادرية جنوبا" الى جسر الاعظمية شمالا" الذي تم أختياره لكون هذا الجزء يحتوي أكبر عدد من أستعمالات الارض الموزعة التي يفترض سيستفاد من الواجهه النهرية فيها أضافة الى أهم المراكز الترفيهية والتجارية وغيرها تتواجد على جانبي النهر وتمتاز بكثافة الاستعمالات الارض فيها وخاصه" الاستعمال السكني والتجاري وحكومي وترفيهي وبالاضافه الى مساحات غير مستغله . لغرض التعرف على طبيعة الاستعمالات تم القيام بمسح ميداني شامل لضفتي الواجهه النهريه ضمن منطقة الدراسة وبعمق 100 متر من حافة تهذيب النهر والى داخل اليابسه وهي المسافه المنصوص عليها في قانون إستغلال الشواطئ رقم (59) وذلك للتعرف على طبيعة أستعمالات الارض المتواجده على ضفتي النهر. الشكل رقم (5) يبين حدود منطقة الدراسة.

شكل (5) منطقة الواجهة النهرية لنهر دجلة تحت الدراسة/ المصدر الصور الجوية من www.GooglEarth.com

من خلال الدراسة والمسح الميداني تبين أن إلاستعمالات الرئيسيه للارض ضمن منطقة الدراسه هي الاستعمال السكني والحكومي والديني والفضاءآت الخضراء المفتوحه والمساحات الغير مستغله والنشاط الترفيهي التجاري والشوارع بالاضافه الى منطقه واحده تضم مياه لبحيره اصطناعية أنشأت خلف جرف النهر بمسافه قليله.

المساحه الاجماليه لشريط الواجهه النهريه بعمق 100 متر بلغ 3039180 متر مربع أي بحدود 304 هكتار. تم تجزئة منطقة الدراسه الى ثماني مقاطع حيثُ كل مقطع يمثل المسافه الممتده من جسر الى آخر إبتداءاً من جسر الاعظميه ولغاية جسر الجادريه.

جدول رقم (1) المسح الميداني للشريط الموزع للاستعمالات الارض للواجهه النهرية لمدينة بغداد / المصدر الباحثة بمساعدة (المخطط الانمائي الشامل 2016 وبرنامج GIS)

المقطع تحت الدراسة	جانب الرصافة/ متر مربع	جانب الكرخ/متر مربع
مقطع جسر الجادرية-جسر المعلق	268123	432656
مقطع جسر المعلق-جسر الجمهورية	643162	396318
مقطع جسر الجمهورية-جسر السنك	56879	68482
مقطع جسر السنك-جسر الوثبة	61201	69865
مقطع جسر الوثبة –جسر الشهداء	123384	95796
مقطع جسر الشهداء -جسر الباب المعظم	112872	102896
مقطع جسر الباب المعظم-جسرالصرافية	135978	224865
مقطع جسر الصرافية-جسر الاعظمية	414650	269368
المجموع	1816249	1660246
المجموع الكلي	3476495	

نتيجة المسح الميدني للباحثة وبمساعدة برنامج GIS تبين بأن أكثر المقطع أستخدام للواجهات النهرية وتوزيع استعمالات الارض فيها هو المقطع المحصور بين جسر المعلق وجسر الجمهورية وكما تبرزه المساحات بالجدول رقم 1 حيث تم أستخدام نظام المعلومات الجغرافية لنسب مسوحات استعمالات الارض الميدانية على إمتداد مقاطع منطقة الدراسه لغرض إحتساب مساحات ونسب إستعمالات الارض المتباينه للوصول الى مؤشرات رئيسيه حول طبيعة إستغلال الواجهه على إمتداد المنطقه المركزيه لنهر دجله وبمسافه تقترب من 13 كيلومتر من شمال منطقة الدراسه لغاية جنوبها، نتائج المسح الميداني مبينه في الاشكال رقم (6-13).

شكل رقم (6) استعمالات الارض ضمن الجادرية-جسر المعلق

المصدر الصور والصور الجوية من شبكة الانترنت والـ www.GooglEarth.com

شكل رقم (7)أستعمالات الارض ضمن مقطع جسر المعلق-جسر الجمهورية

المصدر الصور والصور الجوية من شبكة الانترنت والـ www.GooglEarth.com

شكل رقم (8) استعمالات الارض ضمن مقطع جسر الجمهورية-جسر السنك

المصدر الصور والصور الجوية من شبكة الانترنت والـ www.GooglEarth.com

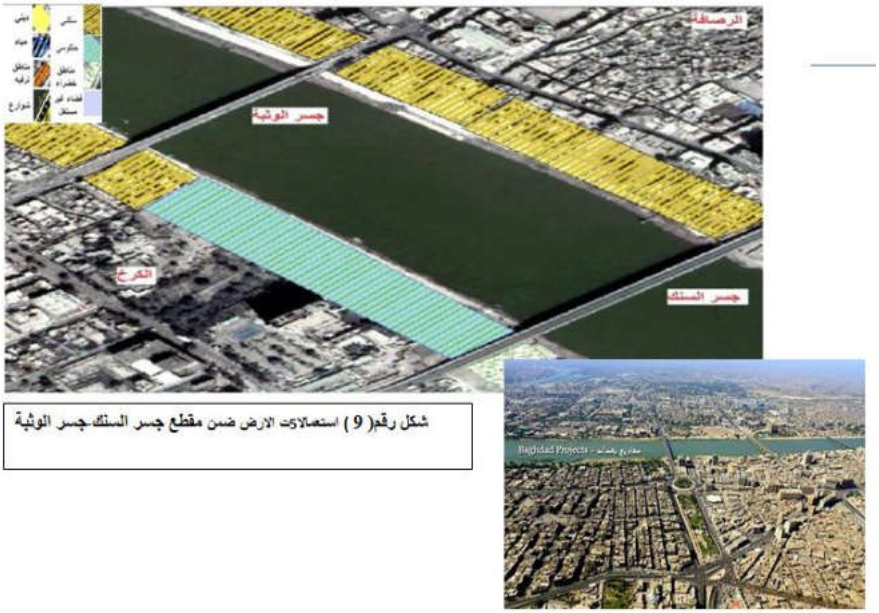

شكل رقم(9) استعمالات الارض ضمن مقطع جسر السنك-جسر الوثبة

المصدر الصور والصور الجوية من شبكة الانترنت والـ www.GooglEarth.com

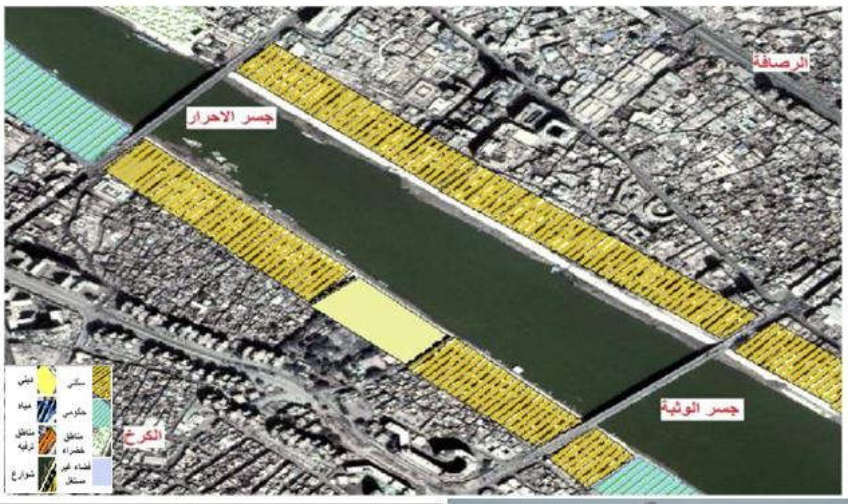

شكل رقم (10) استعمالات الارض ضمن مقطع جسر الوثبة-جسر الاحرار

المصدر الصور والصورالجوية من شبكة الانترنت والـ www.GooglEarth.com

شكل رقم (11) استعمالات الارض ضمن مقطع جسر الاحرار-جسر باب

المصدر الصور والصورالجوية من شبكة الانترنت والـ www.GooglEarth.com

شكل رقم (12) استعمالات الارض ضمن مقطع جسر الصرفية-جسر باب المعظم

المصدر الصورة والصورالجوية من شبكة الانترنت والـــ www.GoogleEarth.com

شكل رقم (13) استعمالات الارض ضمن مقطع جسر الصرافية-جسر الاعظمية

المصدر الصورة والصورةالجوية من شبكة الانترنت والـــ www.GoogleEarth.com

من خلال تحليل البيانات المتولده من المسح أتضح أن الاستعمال السكني يأخذ الحصه الاكبرمن الواجهه النهريه بنسبة 39.86% على إمتداد 100 متر من حافة النهر وكما هو مبين في الجدول رقم (2) ، وتباينت هذه النسبه من 8.35% في الجزء الواقع بين جسر الصرافيه وجسر الاعظميه وأدناها بنسبة 2.36% للجزء الواقع بين جسر الشهداء وجسر باب المعظم ، المناطق الخضراء المفتوحه أحتلت نسبة 26.23% من إجمالي مساحة الواجهه النهريه وكما أتضح وجود 9.87% فضاءآت غير مستغله أبرزها في مقطع ما بين جسر المعلق وجسر الجمهوريه ، الابنيه الحكوميه كان لها حصة 12.52% من الواجهه النهريه ، المناطق الترفيهيه المستغله بشكل تجاري لم تتجاوز نسبتها 2.48% من إجمالي مساحة الواجهه وهي نسبه مقاربه لمساحة الشوارع على الواجهه بنسبة 3.59% ، الابنيه الدينيه لم تتجاوز نسبتها 0.18% ، وجود بحيره محاذيه للنهر وبمسافه قريبه أدى الى فقدان ما بنسبة 5.19% من الواجهه النهريه وذلك لعدم إمكانية الوصول الى النهر من خلالهاوالتي تظهر هذه الاستعمالات الاشكال رقم (6-13) .والشكل رقم (14) يلخص نسب إستعمالات الارض وبشكل إجمالي ضمن منطقة الدراسة ومن هذاالتحليل والدراسة ومقارنة النسب في توزيع استعمالات الارض ، يتبين عدم وجود دور للادارة البيئية وتفعيل الادارة الحضرية في المدينة، فيتطلب الاهتمام خصائصها لكونها هي المكون الاساسي التي يعتمد على معايير التخطيطية التي تتخذها في توزيع استعمالات الارض المحاذية للنهر والاستفادة من الاطلالة النهرية التي تفتقر اليها بعض المدن وتنظيم توزيع استعمالات الارض كلا حسب اولويات التي تخدم اكبر عدد ممكن من المجتمع الساكن او المرتاد للمدينة وحماية بيئتهاوفق القوانين والتشريعات العمرانية التي تخدم المدينة ومكوناتها ومنها الواجهات النهرية وغيرها فيتطلب تفعيل دور الادارة البيئية والقوانين والتشريعات العمرانية عند توزيع استعمالات الارض في المدينة .

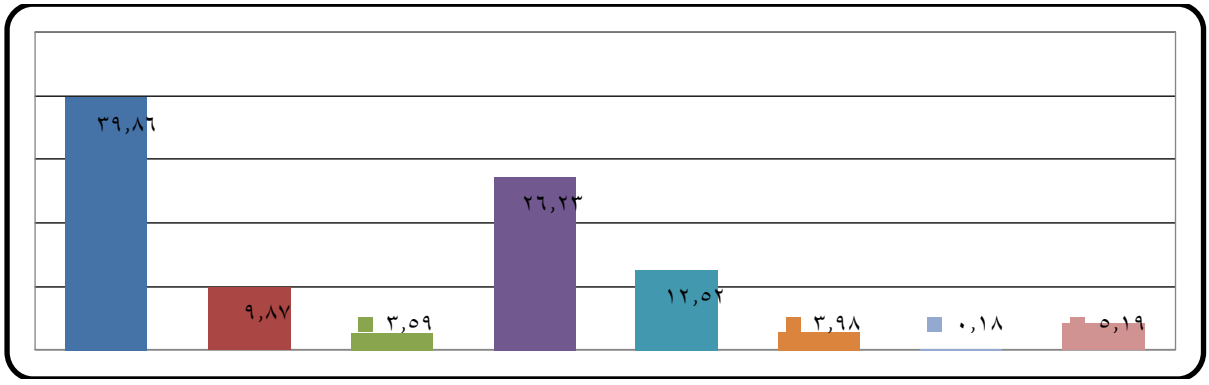

شكل (14) نسب استعمالات الارض ضمن منطقة الدراسة – اعداد الباحثة

9-ألاستنتاجات:

1- أن اساس تكوين المدن الحضرية هو وجود عوامل جذب ومنها النهر فمن خلاله تكون المدن وتوسيعها حيث يميز المدينه بتاريخها وثقافتها وتتجسد المدينة بمشاهد جميلة وتصاميم مناظر طبيعية للنهر الحضري .

2- أن الاستفادة من مرور النهر في مناطق متعددة في المدينة يضفي تأثير بصري مكاني وليس فقط مناظر طبيعية حيث يعطي فهم لجمالية حضرية المدينة أكثر من الجمالية المعتادة من مشاهدها . أستنادا" الى مبادئ الطبيعية والبيئية والمناطق الحضرية

لتحقيق مبدأ المتعه البصرية وكذلك الاستدامة لتلك مناطق المار خلالها .

3- يتوضح من خلال الدراسة ظهور القصور في تأثير المعايير التخطيطية في أنماط التشكيل الحضري للواجهه النهرية في مدينة بغداد وعدم استغلال الواجهة النهرية بصورة مثلى.

4- الدراسات والنسب في هذه الدراسة تبين بأنة وجود خلل في طبيعة أستعمالات الارض وتوزيعها للواجهه النهرية مما ينتج فقدان فرص تنموية وترفيهية وبيئية ضائعة ليس لمجتمع مدينة بغداد بل للمجتمع ككل وللاقتصاد المحلي .

5- أبرز سمات هذا الخلل لاستعمالات الارض هو النسبه المتدنيه للمناطق الترفيهيه التي تستغل النهر لتوفر متنفس لسكان المدينه. بالاضافة الى ذلك فإن الاستعمال السكني الخاص على ضفاف النهر وبهذهِ النسبه العاليه يقلل بشكل كبير من فرص إستغلال هذه الواجهه للصالح العام ويحد من حرية الوصول الى ضفة النهر.

6- ان من خلال الدراسة ومعرفة كمية المساحات المستغلة للواجهات النهرية تشير الى اي أجزاء من ضفاف الواجهه النهرية تصل نسبة 12%تقريبا" لاتزال غير مستغلة على الرغم من عدم تواجد وتوزيع القليل للمناطق الخضراء الترفيهية المستمرة على أمتداد الواجهة النهرية المتواجدة نوعا" ما مقارنتا" بالمساحات الكلية للواجهات بينها والاستغلال الامثل للنهر ويمنع التضارب فيما بينها باتخاذ القرارات .

10-التوصيات

1- ضرورة دراسة التشكيل الحضري للواجهات النهرية لفهم طابع المنطقة الحضرية وهويتها وأستخلاص الجوانب الايجابية من دراستها حضريا" في عملية التطوير الحضري .

2- ان الخلل الواضح في التعامل مع شريط الواجهة النهرية يستوجب وضع اجراءات عملية وقانونية للحد من فقدان الفوائد الكبيرة التي يقدمها وجود نهر تاريخي يمر في قلب النسيج الحضري لمدينة بغداد. الاجراءات التي يجب اتباعها لتحسين الوضع القائم تتباين من حيث الكلفة المادية والفترة الزمنية لتحقيقها.

3- تفعيل وتنفيذ التصاميم والتوجهات المعمارية بوضع الاولوية للتوزيع لاستعمالات الارض التي تحقق أكبر واقرب بعد ممكن لحرية الوصول للمجتمع المرتاد للاستعمال المطل لضفاف النهر وعلى مدار اليوم وترجيح الاستعمالات الترفيهيه والبيئيه والمساحات الخضراء المفتوحه على الاستعمالات الاخرى بسن قانون خاص بها هميتها بالنسبة للمدينة.

4- بلورة تصميم خاص لهذا الشريط النهري من خلال اعداد تصميم اساسي للواجهة النهرية وبضوابط بناء خاصه بهِ لتنظيم الاستعمالات والارتفاعات والكتل الثابته تتولى اعداده وتنفيذه هيئة متخصصة وبدعم مالي وقانوني من الحكومة المركزية والمحلية وذلك للاهمية البالغة لبغداد كعاصمة سياسية واقتصادية.

5- ضرورة تأكيد في الاستراتيجيات التخطيطية للواجهات النهرية على الصفة الخطية والميزة البصرية لها من خلال الترابط والاستمرارية للمشاهد الحضرية في الواجهات النهرية ومن خلال التتابع بأنظمة الفضاءات الخارجية والعامة وكذلك المتنزهات والطرق النهرية ، وتأكيد التنوع من خلال الاستعمالات المتعددة الوظائف وأنظمة الحركة وتفاصيل الكتل والمواد المستخدمة والالوان في كل عناصر تشكيل الواجهه النهرية .

6- يتطلب وضع مخطط التنمية الانشطة النهرية بالمنطقة المطلة على النهر والاستفادة من خصائص تلك المنطقة حيث تنشط خطة عمل تنفيذية للتنمية السياحة النهرية فيها .

7- الاهتمام بوضع أطار مؤسساتي يعمل على تحديد الادوار لكافة الهيئات والمؤسسات المعنية مثل وزارة البيئة ووزارة السياحة والاثار وبالتنسيق مع امانة بغداد بالتعاون فيما

11-المصادر .

1. **Aldous ،T /A Urban Villages. A concept for creating Mixed-Use Urban Development on a sustainable Scale –Urban Village Group- London 1992- P29.**
2. http://www.toronto.cam
3. أبو العزم أحمد ، الحجار صلاح ، كارم رخا ومحمد فاروق ،أوراق و مستندات ورش عمل في الإدارة البيئية وتقييم الأثر البيئي، جهاز شئون البيئة – مصر، 2001 .
4. إسماعيل، أحمد علي ، د ا رسات في جغرافية المدن ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1990.
5. بدر، عماد وهدان زاهد، 2008 ، المؤتمر السنوي الثامن والثلاثون لقضايا السكان والتنمية)الواقع والتحديات (، المركز الديموغرافي بالقاهرة.
6. بكر، عدنان محمود؛ جدلية العلاقة ما بين الداخل والخارج؛ أطروحة ماجستير .غير منشورة، الجامعة التكنولوجية، قسم الهندسة المعمارية، 1997 ، ص 68-71.
7. الحاجم ، مازن احمد ، أثر الهيئة الحضرية في الاحساس بالمكان ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، 1993، ص 27.
8. خروفة ،سهام صديق ،التخطيط لاستعمالات الارض التجارية في مدينة بغداد ،اطروحة دكتوراة ،غير منشورة ، مركز التخطيط الحضري والاقليمي،جامعة بغداد، ١٩٩٨ .
9. الخفاجي ، سرى فوزي ، العلاقات الشكلية في المشهد الحضري ، رسالة ماجستير ،غير منشورة ، الجامعة التكنولوجية ، الهندسة المعمارية ، 2007، ص 69.
10. خلف ، عمر عبد الوهاب ، أثر نهر دجلة في التشكيل الحضري لمدينة بغداد، رسالة ماجستير ، الجامعة التكنولوجية ، قسم الهندسة المعمارية ، 2012 ، ص 42-55.
11. الخولي ،محمد،(2001)، " البيئة بين ضرورات الاستدامة .... وعاقبة الندامة " ، جريدة البيان ، دبي ، الاما ا رت ، http://www.albayan.ae.
12. الصرن، رعد، 2001 ، نظم الإدارة البيئية والإيزو 14000 ، دار الرضا، دمشق.
13. الصور الجوية من www.GooglEarth.com ,2006,2016
14. الطويل، د.حاتم، تأثير الرقميات على تشكيل الواجهات المائية، بحث المؤتمر المعماري الدولي السادس، قسم العمارة، كلية الهندسة، جامعة أسيوط، 2005.
15. الطويل، د.حاتم، التنمية المتواصلة للواجهات المائية لمدن ما بعد الحروب، بحث مقدم في كلية الهندسة المعمارية - جامعة بيروت العربية - بيروت - لبنان، 2004.
16. العامري، علي ،" اثر القوانين والتشريعات التخطيطية والعمرانية في النسيج الحضري للمدينة العربية الحالة دراسية مدينة صنعاء"، رسالة
17. عبد الرحمن ،أحمد سامي ،دراسة تحليلية للانشطة المرتبطة بضفاف النيل بالكتله العمرانية بالقاهرة الكبرى ، رسالة ماجستير ، جامعة عين شمس ، كلية الهندسة ، 2006.
18. محمد،شفاء، المعايير التخطيطية والتصميمية العمرانية لحافات الانهر في داخل مدينة بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى قسم الهندسة المعمارية في جامعة بغداد، 2008 .

19. مركـــز استشـــارات البحـــوث والدراســـات العمرانية، دراسة إستراتيجية تطوير المنطقة الشاطئية والواجهة النهرية لمدينة اسوان،

1999. السلوم، عطاء ,دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة في اختيار وتخطيط المواقع السكنية ,أطروحة ماجستير غير منشورة ، جامعة دمشق ,كلية الهندسة المعمارية، قسم التخطيط والبيئة , 2004 ,ص41 - 56.

20. موقـــــع الجـــــودة القياســـــية البيئيـــــة (https://www.scribd.com)

21. نظام الصحة العالمية لحماية البيئة ومنها الادارة البيئية https://bu.univ-ouargla.dz

22. يعقوب، حيدر صلاح، التنظيم المكاني وأثره في تطوير البيئة الحضرية، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، 1999.

	مناطق سكنية	%	فضاءات غير مستغلة	%	مناطق ترفيهية	%	مناطق خضراء مفتوحة	%	ابنية حكومية	%	شوارع	%	ابنية دينية	%	مياه خلف حافة النهر	%
مقطع جسر الجادرية-جسر المعلق	201641	7.82	67787	2.85	81164	2.48	41235	1.41	20746	0.69	65435	3.08	0	0	128026	5.19
مقطع جسر المعلق-جسر الجمهورية	207446	5.64	194312	5.74	0		341454	11.62	120739	3.31	14912	0.62	0	0	0	
مقطع جسر الجمهورية-جسر السنك	51022	1.68	0	0	0		37165	1.25	25231	1.78	0	0	0	0	0	
مقطع جسر السنك-جسر الوثبة	79626	2.84	0	0	0		0	0	39271	1.23	0	0	0	0	0	
مقطع جسر الوثبة-جسر الشهداء	173281	4.30	23843	0.82	0		0	0	0	0	0	0	0	0	0	
مقطع جسر الشهداء - جسر الباب المعظم	45387	2.36	0	0	0		16275	0.45	107896	3.98	0	0	4896	0.18	0	
مقطع جسر الباب المعظم-جسر الصرافية	16862	6.87	0	0	1222	0.12	127106	3.18	55109	1.54	4962	0.21	0	0	0	
مقطع جسر الصرافية-جسر الاعظمية	284867	8.35	13175	0.46	24578	0.987	252672	9.32	0	0	1563	0.09	0	0	0	
المجموع		39.86		9.87		3.59		26.23		12.52		3.98		0.18		5.19

جدول رقم (2) المساحة بالمتر المربع تبين نسب استعمالات الارض للواجهات النهرية لمنطقة الدراسة

المصدر / تحليل الدراسة الميدانية للباحثة وبمساعدة بيانات من أمانة بغداد المخطط الانمائي الشامل 2016 و نظام GIS.

Environmental management and its role in the Water Front, the development of urban cities (Baghdad Case Study)

.Hadeel Mowaffaq Mahmood
Lecturer
University of Technology - Department of Architecture

Abstract.

The growth of cities and the growing complexes Urban last time was basically next to the river because it is the main source for the formation of these cities and the importance of spatial for the composition of the city as a principal source of the composition and considering water as a natural resource and a key to the growth of urban communities, and considering it as an integral component of the urban environment before, "and now," and that the interfaces river in urban areas is now one of the most important natural resources owned by the cities. Giving importance to the land and the status of urban areas where natural advantages and views are available on the river generates an increase in stature and aesthetic territory to adjacent to the river to serve the laws and urban plans that help regulate land use within these bands adjacent to the river and in how they are distributed and to identify the appropriate components of the uses of the land of Water Front and the requirements and characteristics that must be followed by development for the advancement of projects, the development of land use interfaces river and has emerged as a problem, a lack of the role of environmental management and not to activate the principle of the urban Management, and neglected Planing and desigin", which requires attention to the urban environment and distribution optimization blocks urban to those interfaces and activate laws and legislation urban and encourage the application of the components of the environmental management of cities and attention to the elements of the structure of the city and the built environment of the river and interfaces optimized for distribution Aastamalat ground where interfaces and take advantage of the river being in a space of historical and cultural value. It was chosen as the front-river to the city of Baghdad, as a case study through which the activation of the environment administration in reviving the urban environment to them.

Keywords: - environmental management, interfaces river, the Built Environment, Planning Connect.